خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن: أدوات حاسمة في الاستجابة لفيروس كورونا في منطقة الدول العربية

عرض مقدم من هبة زيان، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى اللقاء رفيع المستوى عبر المنصة الإلكترونية بمناسبة الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن

4 نوفمبر 2020

في 2020 أُجرت هيئة الأمم المتحدة دراسة تحليلية لخطط العمل الوطنية الحالية بشأن المرأة والسلام والأمن في كل من العراق والأردن ولبنان وفلسطين وتونس واليمن لتقييم وإثبات الصلة المباشرة للخطط باستجابة كل بلد لجائحة كورونا. ولأغراض هذا البحث، تتضمن الدراسة أول خطة وطنية عراقية بشأن المرأة والسلام والأمن (2014-2018). ورغم انتهاء الفترة الزمنية المخصصة لهذه الخطة، فإنها تظل خطة العمل الوطنية الوحيدة المعتمدة في العراق حتى تحصل الخطة الجديدة على موافقة الحكومة—وهي نتيجة يُتوقع حدوثها عما قريب.وكذلك الحال في فلسطين. وفي حين تكتسي هذه الخطط الوطنية أهمية في جميع الأزمات، فإن الدراسة التحليلية تسلط الضوء على مجالات معينة من التداخل مع استجابات عالمية معينة لجائحة كورونا، مما يقدم أدلة مهمة على أهمية تنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في الأزمة الحالية.

إطار الدراسة التحليلية

من الناحية المثالية، سيتم تقييم خطط العمل الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن مقابل خطط الاستجابة الوطنية لجائحة كورونا لكل بلد. بيد أن التخطيط الوطني الرسمي في كل بلد غير متاح في الوقت الحالي. وبدلاً من ذلك، تسترشد الدراسة **بإطار عمل الأمم المتحدة لجائحة كورونا** لتقييم خطط العمل الوطنية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن. ورغم أنه موجه في المقام الأول نحو منظومة الأمم المتحدة ودورها في دعم الحكومات، فإن إطار الأمم المتحدة لجائحة كورونا يضع نهجًا شاملاً متعدد القطاعات للجمع بين الاستجابات العالمية والإقليمية والوطنية للجائحة التي تتسم بالكفاءة. ويحدد إطار العمل بوضوح ضرورة تبني "نهج قائمة على النوع الاجتماعي لإعادة البناء بشكل أفضل" في التعافي من الجائحة.

يتكون إطار الأمم المتحدة لجائحة كورونا من الركائز الخمس التالية التي توفر وسيلة لوضع تدابير فورية وطويلة الأجل للتصدي للجائحة.

1) **الصحة**: التأكُّد من جهوزية الأنظمة الصحية للتصدي لجائحة كورونا، والاستمرار في تقديم الخدمات الصحية غير الأساسية وتوفير المعلومات للمجموعات السكانية المتضررة.
2) **حماية الشعوب ('الحماية الاجتماعية')**: تقديم خدمات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها عند الاقتضاء، بما في ذلك في العمل الإنساني والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
3) **الاستجابة والانتعاش الاقتصاديان**: تقييم الآثار الجنسانية والاجتماعية والاقتصادية للوباء والتصدي لها، واعتماد الحلول الاقتصادية الرقمية حيثما كان ذلك ممكنًا، ودعم التوظيف والشركات، ورائدات الأعمال على وجه الخصوص.
4) **الاستجابة الاقتصادية الكلية والتعاون متعدد الأطراف**: توفير أدلة على التأثيرات الاقتصادية الكلية التي تخلفها الجائحة والاستجابة لها، ويشمل ذلك إعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية والعمل على أساس تعاوني على الصعيد العالمي.
5) **التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود:** تعزيز الحوار المجتمعي وتمكين المجتمعات المحلية ومشاركتها ودعم الممارسة الأساسية لسيادة القانون.

طريقة التحليل: :الخطط الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن وإطار الأمم المتحدة بشأن جائحة كورونا

- كانت الخطوة الأولى في عملية البحث هي تحديد ما إذا كانت أجندة المرأة والسلام والأمن ذات صلة وتتقاطع مع جائحة كورونا بشكل عام، ومع إطار الأمم المتحدة لجائحة كورونا على وجه التحديد.
- تمثَّلت الخطوة الثانية في عملية البحث في إثبات أهمية إطار الأمم المتحدة بشأن جائحة كورونا للاستجابة للوباء في جميع أنحاء المنطقة مع مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي.
- تمثلت الخطوة الثالثة في عملية البحث في تحليل خطط العمل الوطنية الست ومقارنتها بإطار الأمم المتحدة بشأن جائحة كورونا.

أهم النتائج والتوصيات

- يوضح تحليل خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن من خلال إطار الأمم المتحدة بشأن جائحة كورونا كيف مدى أهميتها في الاستجابات الوطنية للجائحة. **وفي حين تتفق 64% من التدابير عبر خطط العمل الست بشكل مباشر مع النهج الموصى به للإطار،** يجب الاستمرار في تنفيذ خطط العمل الوطنية أثناء الجائحة، وكذلك في إطار الاستجابة الوطنية لجائحة كورونا.
- يجب مواصلة عملية التحليل والتخطيط الحالية في كل خطة أثناء جائحة كورونا، واستخدامها كأساس لوضع خطط جديدة للاستجابة للجائحة. ويتعين تحديد أوجه التآزر بين خطط العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن وأزمة كورونا بشكل واضح بحيث تعكس الاستجابة للجائحة أجندة المرأة والسلام والأمن.
- يجب على كل دولة إجراء تحليل جنساني كامل لتأثير أزمة كورونا على كل سياق، بما في ذلك تداخل النوع الاجتماعي والجائحة والصراعات القائمة والخلافات السياسية و/أو قضايا بناء السلام. يجب أن تقوم أية استجابة وطنية على أساس فهم أفضل للجائحة، ويتحقق ذلك فقط من خلال استخدام منظور النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين.
- لابد من تحديد فرص الاتساق بين الإدارات الحكومية المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ خطط العمل الوطنية، وتلك التي تشرف على الاستجابة لجائحة كورونا، وتعظيم أوجه التطابق بينها (حيثما كان ذلك ممكنًا). ويعني ذلك ضرورة أن تكفل تلك الإدارات المشرفة على تنفيذ خطط العمل والاستجابة لجائحة كورونا وجود المرأة والسلام والأمن ضمن الاستجابة الوطنية للجائحة.
- يجب تمويل الآلية الوطنية للمرأة ودعمها سياسيًا للقيام بدور قيادي في تعميم مراعاة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في التدابير المتخذة للتصدي لجائحة كورونا.
- وينبغي تخصيص المزيد من موارد التمويل للمنظمات النسائية نظرًا للأدوار العديدة التي تلعبها في الاستجابات الوطنية للوباء. ويشمل ذلك دعم دورها في التدخل المجتمعي، مثل تبادل المعلومات والحوار المجتمعي وبناء السلام مما يسهم في تعميق الثقة في تلك المنظمات في هذا الوقت. ومن المهم أيضًا إعطاء الأولوية وتخصيص موارد لخدمات الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له التي يقدمها المجتمع المدني، فضلاً عن الخدمات التي تقدمها الدولة.
- ويجب ألا تصرف الاستجابة لجائحة كورونا، على الصعيدين العالمي والوطني، الانتباه أو التمويل أو الموارد بعيدًا عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين خارج نطاق الاستجابة لجائحة الكورونا.